خبراء يطالبون دول الخليج بمنح العمالة اليمنية ٢٠٪ في القطاعات الخدمية

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

يبدأ رئيس حكومة الوفاق الوطني الأخ /محمد سالم باسندوه مطلع الأسبوع المقبل زيارة رسمية لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية لحشد الدعم الاقتصادي لليمن.

وأكد اقتصاديون أن مجتمع المانحين مطالب بدعم القطاعات المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين وتوفير فرص العمل للشباب كضرورة ملحة لإعادة الثقة بين المواطن والحكومة .

إلى ذلك طالبت دراسة حديثه دول مجلس التعاون الخليجي بمنح اليمن نسبة ٢٠٪ من قوة العمل المشتغلة في قطاعات (التجارة، والمطاعم، والفنادق، والصيانة، والبناء والتشييد)، مما يساهم في استيعاب ٩٠٠ ألف عامل يمني، للمساعدة في حل الاختناقات التي يواجهها سوق العمل في البلاد ويحدّ من نسبة البطال حسب ما جاء في الدراسة.

مؤكدة أن العمالة اليمنية تشكل البديل الأفضل للعمالة الأجنبية في الخليج العربي ، كما أن زيادة حصة اليمن من حجم العمالة في الخليج أكبر دعم اقتصادي قد تقدمه دول الخليج لليمن .

وأوضحت الدراسة الموسومة بمجالات العمل المتاحة في سوق العمل الخليجية والتي أعدها ناجي الحرازي أن الفرص المتاحة للعمالة اليمنية الماهرة في الخليج ستعمل على امتصاص القوى العاملة الكبيرة العاطلة باليمن، وخاصة بعد المباحثات اليمنية الخليجية الأخيرة والتي أعطت الأولوية للعمالة اليمنية شريطة توفير الاختصاصات المطلوبة وتقديمها للمجلس للعمل على استيعابها فضلاً عن إبداء المملكة العربية السعودية موافقتها بقبول ١٠ آلاف عامل شهرياً بشرط تمتعهم بالمؤهلات والمهارات التي تضمن لهم المنافسة.

مشيرة إلى أن ٨٢٪ في المتوسط من إجمالي قوة العمل الوافدة في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت على التوالي هم أساساً من

ذوي المهارة المحدودة ،والبعض منها تحمل مؤهل تعليمي دون الثانوي كما أن هناك فرص عمل لها علاقة بمخرجات التعليم المهني في اليمن ، لكن تبقى المعضلة في كيفية تواصل هؤلاء الذين لم يتسن لهم العثور على فرص عمل في الداخل ، مع الفرص المتاحة في دول الخليج .

وأكدت أن أصحاب التخصصات الفنية والمهنية اليمنية يمكنهم المنافسة إذا ما أتيحت لهم الفرصة ، وتوفرت التسهيلات الممنوحة أو التي يتمتع بها غيرهم من حملة جوازات السفر غير اليمنية حيث تشير المعلومات المتوفرة إلى أن العامل أو الموظف أو الطبيب اليمني وغيرهم من أصحاب القدرات والمؤهلات لا يقلون كفاءة عن غيرهم ، وبالتالي فإن بإمكانهم المنافسة إذا ما أتيحت لهم الفرصة ، وتوفرت التسهيلات الممنوحة أو التي يتمتع بها غيرهم .

وبينت أن فرص العمل المتوفرة والتي يمكن للعمالة اليمنية العمل فيها المجالات الخدمية (فنادق ومطاعم ووسائل نقل – عامة أو خاصة– وخدمات منزلية)والإنشاءات والمقاولات المعمارية (مبان وطرق و منشآت خدمية) والمجالات الصحية (حيث نلاحظ استقرار العديد من الأطباء اليمنيين في مستشفيات الخليج)بالإضافة إلى القطاع حكومي (وظائف حكومية مكتبية وتعليمية وصحية ودينية (في المساجد) وغيرها)، وكذا المجالات التعليمية (في المعاهد والجامعات الخليجية التي باتت تستعين بالخبرات اليمنية)وما تبقى من القطاع الخاص (تجارة ومصارف وإستثمارات مهام سكرتارية وتقنية معلومات وإعلام إضافة إلى العمالة الالكترونية – (هندسة ، كمبيوتر، برمجيات – وغيرها)كما بدأت الحكومة اليمنية إجراءات عملية تستهدف تحديث احتياجات سوق العمل وتأهيل عمالة يمنية ماهرة تلبي احتياجات السوق المحلية والخليجي حيث كشف تقرير حكومي حديث عن استكمال إعادة تأهيل " ٦٤" معهدا متخصصا في التعليم الصناعي والزراعي والتجاري والفندقي والسمكي موزعة على كافة محافظات الجمهورية.. مبينا أنه تم تشغيل ستة معاهد من إجمالي " ٢٢" معهدا قيد التجهيز حاليا .

ولفت التقرير إلى أن اليمن بصدد استكمال إنشاء وتجهيز " ٧٠" معهدا بحلول العام ٢٠١٤م تنفيذا لاستراتيجية حكومية دشن تنفيذها في العام ٢٠٠٤م بهدف خلق بنية تحتية للتعليم المتخصص المتوائم واحتياجات السوق .

تأهيل ٢١ شخصا في مجال التسويق النفطي

■ ،،عدن/ سبأ

اختتمت أمس بعدن دورة تدريبية في مجال المشتروات والتخزين والتسويق والمناقصات نظمها مركز التدريب والتأهيل التابع لمصفاة عدن.

حيث تلقى ٢١ مشاركاً على مدى أسبوع معلومات متصلة بطرق تسويق المشتقات النفطية وتخزين المعدات الفنية وانشطة المناقصات لمشاريع المصفاة للعام الجاري ٢٠١٢م في إطار تحديث المنظومة المتكاملة لأنشطة المصفاة الإنتاجية والفنية والطاقة التوليدية والتوسع في تأهيل الكوادر في المجالات المذكورة ورفدهم بالمعارف الفنية والعملية.

وتم خلال الدورة عرض أقلام وثائقية بينت الطرق المتبعة في كيفية التعامل مع أعمال التخزين والتسويق والمشتروات.

حضر اختتام الدورة نائب مدير عام المركز المهندس فهد العراسي.

دورة تدريبية في مجال المشاريع الخدماتية والاقتصادية بعدن

■ ،،عدن/سبأ

دشن مركز التدريب والتأهيل لمصفاة عدن أمس البرنامج التدريبي والتأهيلي للعام الجديد ٢٠١٢م، بتنفيذ دورة تدريبية في مجال المشاريع الخدماتية والاقتصادية.

يتلقى ٢١ مشاركاً من الموظفين والعاملين في دوائر المشتروات والمخازن والمناقصات، على مدى أسبوع محاضرات إرشادية تتعلق بقواعد العمل الإداري والفني وطرق المتابعة لمسودات المناقصات التي تشرع إدارة المصفاة في الإعلان عنها لتنفيذ مشاريعها وفق القوانين والشروط المعنية بين إدارة المصفاة والمقاولين والمدة الزمنية المحددة للتنفيذ.

كما تتضمن الدورة تطبيقات عملية لرفع مستوى مهارات وكفاءات المشاركين لتنفيذ الواجبات على الوجه المطلوب.

الجدير ذكره أن البرنامج التدريبي يتضمن دورات فنية وتقنية لموظفي وعاملي ومهندسي مصفاة عدن.

حضر افتتاح الدورة نائب مدير عام المركز المهندس فهد العراسي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,٨٪ في عام ٢٠١٠م

■ ،،خاص / الثورة

كشفت إحصائية حديثة أن اجمالي الإنتاج المحلي للقطاعات الإنتاجية والخدمية ارتفع إلى ١١ تريليونا و١٢٢ مليار ريال بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٠م وذلك مقابل ٩ تريليونات و٦٦٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م .

وبينت الإحصائية الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن قيمة الاستهلاك الوسيط بلغت ٤ تريليونات و٧٤٧ مليار ريال مقابل ٣ تريليونات و٩٦٤ مليار ريال خلال نفس الفترة .

وأظهرت أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٦ تريليونات و٣٧٤ مليار ريال مقابل ٥ مليارات و٧٠٤ مليارات ريال .

ويقدر تقرير حكومي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حقق معدل نمو قدره (٧,٨ ٪) في عام ٢٠١٠ م مقارنةً بمعدل نمو (٤,٣ ٪) في عام ٢٠٠٩ م.

وكان معدل النمو المتحقق خلال الفترة ٢٠٠٧م – ٢٠٠٩م بلغ متوسطه السنوي حوالي ٤,٦ ٪ ، وكان للقطاعات الاقتصادية غير النفطية الدور الرئيسي في تحقيق النمو، حيث نمت خلال الفترة٢٠٠٧–٢٠٠٩ بمعدل سنوي متوسط ٧,٤ ٪ فيما تراجع الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي خلال ذات الفترة بمعدل سنوي بلغ حوالي –٨,٩ ٪.

خلال الشهر الماضي:

تفريغ ٣٦٢ ألف طن من المواد الغذائية في ميناء عدن

■ ،،عدن/سبأ

استقبلت أرصفة المعلا بميناء عدن خلال شهر ديسمبر الماضي ١٥٥ سفينة تجارية وصلت من مختلف الموانئ العربية والعالمية.

وأوضحت إحصائية صادرة عن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية تلقت (سبأ) نسخة منها، أن السفن الواصلة أفرغت ٣٦٢ ألفاً و ٤٦٦ طن من المواد الغذائية القمح والأرز والسكر منها ١١٤ ألف طن خاص من الأرز والسكر والباقي من القمح.

وأشارت الإحصائية إلى أن كميات الصادرات اليمنية خلال الفترة نفسها بلغت ١١٤ ألف طن من الأسماك والحلويات والسمن والصابون ونخالة القمح وغيرها من المنتجات اليمنية.

وبينت أن عدد السفن التي تم تزويدها بالوقود بلغ ١٦ سفينة وبكمية ١١١ ألف طن والمياه بنحو ٥٣ سفينة وبكمية ٥١١ ألف طن، في حين بلغ عدد السفن التي تزودت بالغاز ١٤ سفينة وبكمية ١١٧ ألف طن متري.

اطلع على الأضرار الناتجة عن الانزلاق الصخري بمنطقة منوه بوادي حضرموت

الجند: هيئة المعادن ستقدم رؤية شاملة لتحديد العوامل الطبيعية المؤثرة لتلافي حدوث انزلاقات للصخور والتربة بمناطق وادي دوعن

■ ،،كتب/ محمد راجح

قام الدكتور/ إسماعيل الجند رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بزيارة تفقدية لمنطقة منوه بوادي دوعن محافظة حضرموت التي تعرضت لانزلاق صخري ألحق أضراراً كبيرة بالمنطقة والمنازل والأراضي الزراعية.

واطلع الدكتور الجند خلال الزيارة التي رافقه فيها مدير مكتب الهيئة بالمحافظة يحيى يسر وفريق من المهندسين على موقع منوه والأضرار التي حدثت نتيجة لانزلاق التربة والصخور.

وأكد الدكتور/ الجند في تصريح خاص لـ(الثورة) أنه تم التعرف على مواقع أخرى تتعلق بأهمية دراستها بشكل تفصيلي بما يؤدي لعدم تكرار الحادثة مستقبلاً وإيجاد الاحتياطات والوسائل المناسبة للحد من

تلوث الوادي.

وقال: إن مخلفات الصرف الصحي تعد أحد أهم الأسباب التي أدت لحدوث هذا الانزلاق ولهذا هناك أهمية لدراستها ومعالجتها بشكل جدي حتى لا تؤثر على القرى والمناطق المجاورة.

مشيراً إلى أن الهيئة ستقدم رؤية للجهات المعنية لتمويل الدراسة التي تهدف إلى تحديد العوامل المؤثرة على هذا القرى والمناطق لتلافي حدوث انهيارات مستقبلاً.

لافتاً إلى أهمية معالجة مخلفات الصرف الصحي التي يمكن أن تؤدي إلى تلوث مياه الوادي.

مؤكداً أن هناك العديد من المشاكل في هذه المناطق التي تعاني من الكثافة السكانية وانتشار القرى على جنبات الوادي.

وتعرضت قرية منوه بمنطقة رباط باعشن بمديرية دوعن بمحافظة حضرموت الشهر الماضي لانزلاق في التربة والصخور أدت إلى انهيار ٥٥ مبنى بينها ٣٥ منزلاً دمرت كلياً.

وبحسب جيولوجيين فإن سبب الدمار للمنازل يعود الى انزلاق في التربة الصخرية التي بنيت عليها المنازل المنهارة إضافة إلى عوامل الرطوبة، وسوء تصريف مياه الصرف الصحي في المنطقة".

تقرير: القطاع الزراعي يمتلك قدرات كبيرة وهامة للنمو والتطور

■ ،،خاص/الثورة

أكد تقرير حكومي أن القطاع الزراعي يمتلك قدرات كبيرة وهامة للنمو والتطور توفرها قاعدة كبيرة ومتنوعة من الموارد الزراعية الطبيعية الواسعة نسبياً تتمثل في الأساس في الأراضي الخصبة وعمالة تمتهن الزراعة للآلاف من السنين فضلاً عن تنوع في المناخ يسمح بزراعة وإنتاج مختلف محاصيل المناطق الزراعية الحارة والباردة ، كما تمتلك بلادنا شريطاً ساحلياً يبلغ أكثر من ٢٠٠٠ كم يوفر الكثير من فرص الاصطياد. وفي الوقت الحاضر ما تزال هناك إمكانيات كبيرة يتيحها القطاع الزراعي بفروعه الإنتاجية المختلفة (النباتية الحيوانية الأسماك) يمكن أن تساهم في إحداث التطور الاقتصادي المنشود لليمن وتوفير فرص العمل اللازمة للحد من معدلات البطالة

ويمثل قطاع الزراعة بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية احد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد اليمني ، حيث تشكل الزراعة مصدر الدخل الرئيسي لحوالي ٧٣,٥٪ من سكان الجمهورية سواء كانوا يعملون في الزراعة بشكل مباشر أو يعملون في الخدمات والحرف والصناعات التي تخدم سكان الريف والحضر على حد سواء،، إضافة إلى مساهمته النسبية المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي المقدرة بحوالي ٩,٧٪، وتشغيله لحوالي ٥٤٪ من قوة العمل في البلاد، فضلا عن دور القطاع الزراعي المهم في مجال الأمن الغذائي وتحسين الميزان التجاري، وكونه محورا أساسيا للتنمية الريفية المتكاملة وعامل استقرار نسبي للسكان وللحد من الهجرة الداخلية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها.، كما أنها تستخدم أيضاً أكثر من ٩٠ ٪ من المياه المتوفرة في البلاد.

دراسة: قروض القطاع الخاص من البنوك المحلية نمت بمعدل ٢٣,٤٪

■ ،،خاص/الثورة

أظهرت دراسة علمية أن قروض القطاع الخاص من البنوك المحلية نمت خلال الفترة (٢٠٠٦–٢٠٠٨م) بمعدل سنوي متوسط مرتفع بلغ (٢٣,٤٪) مقابل نمو سنوي متوسط لودائعه لدى البنوك التجارية لنفس الفترة (٢٢,٨٪) .

ولاحظت الدراسة أن معدل نمو الودائع بالعملات المحلية أكبر خلال هذه الفترة، مما يعكس وجود ثقة مقبولة لدى المتعاملين الاقتصاديين، أما خلال الفترة (يناير–نوفمبر٢٠٠٩م) فمن الملاحظ تراجع حجم الاقتراض للقطاع الخاص بمعدل (٣,٤٪) في ظل نمو حجم ودائعه بمعدل بالعملة (٣,٦٪) جراء نمو الودائع بالعملة الأجنبية بمعدل (١٠,٦٪) وثبات حجم الودائع بالعملة المحلية.

وقالت إن هذا يعكس مدى التراجع في ثقة القطاع الخاص في الوضع الاقتصادي وبالتالي تراجع حجم نشاطه الإنمائي من ناحية وفي زيادة حجم احتياطياته من العملة الصعبة على حساب خفض احتياطاته من العملة المحلية وبالتالي المساهمة في زيادة الطلب على النقد الأجنبي من ناحية ثانية، مما ترتبت عليه زيادة السيولة المحلية ومن ثم المساهمة في رفع سعر الدولار وزيادة معدلات التضخم.

مؤشرات اقتصادية

اتفاق أوروبي مبدئي على فرض حظر على شراء النفط الإيراني

■ ،،بروكسل/ وكالات

أفادت مصادر دبلوماسية أمس الأول بأن دول الاتحاد الأوروبي توصلت إلى اتفاق مبدئي لفرض حظر على شراء النفط الخام الإيراني، في حال عدم التزام الحكومة الإيرانية بالتعاون مع المجتمع الدولي حول برنامجها النووي.

وأضاف هذا الدبلوماسي الأوروبي: "هناك اتفاق مبدئي للمضي قدما" باتجاه فرض حظر على شراء النفط الإيراني، موضحا انه "لا يزال من الضروري القيام بالكثير من العمل" لانجاز هذا الملف قبل اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل في الثلاثين من يناير الحالي الذي قد يتخذ قرارا بهذا الشأن.

وأعلن وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه أمس الأول أن دول الاتحاد الأوروبي قد تتخذ قرار الحظر خلال اجتماع لوزراء الخارجية في الثلاثين من الشهر الحالي.

وقال جوبيه في مؤتمر صحافي عقده مع نظيره البرتغالي باولو بورتاس في لشبونة: "أمل في هذه المناسبة، أن نتمكن من إقرار اجراء الحظر هذا على صادرات النفط الإيرانية. اننا نعمل على هذا الموضوع والأمور تسير في الاتجاه الصحيح".

وكان الاتحاد الأوروبي أعلن في مطلع ديسمبر انه ينوي فرض عقوبات اضافية على إيران بعد نشر التقرير الاخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول نشاطات إيران النووية.

إلا أن الدول الأوروبية ليست متفقة تماما حول فرض هذا الحظر، إذ أن الدول التي تستورد النفط الإيراني مثل اليونان وايطاليا واسبانيا وبلجيكا تتحفظ على القرار.

وخلال العام ٢٠١٠م اشترت دول الاتحاد الأوروبي ١٨٪ من النفط الإيراني المباع في العالم في حين تم تصدير الباقي إلى دول آسيوية.

وأوضح دبلوماسي أوروبي آخر أن اليونان واسبانيا وايطاليا عادت ورفعت تحفظها في نهاية الشهر الماضي.

وكانت إيران هددت قبل أيام بإقفال مضيق هرمز أمام ناقلات النفط في حال تم فرض عقوبات على صادراتها النفطية.

الإمارات ترفع الحد الأدنى من رواتب المتقاعدين من القوات المسلحة والحكومة الاتحادية إلى ٢٧٠٠ دولار

■ ،،دبي/ وكالات

قالت وكالة أنباء الامارات الاثنين الماضي أن رئيس البلاد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان أصدر قرارا برفع الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين من القوات المسلحة والحكومة الاتحادية إلى عشرة آلاف درهم شهريا (٢٧٠٠ دولار) بدءا من الشهر الجاري.

ولم تذكر الوكالة أسباب القرار أو قيمة المعاشات السابقة أو عدد المستفيدين من أصحاب المعاشات.

وتفادت الإمارات العربية المتحدة أحد أكبر قروض المنخفضة على سداد ديونهم وسترفع أجور موظفي الحكومة في بعض القطاعات.

وقالت في وقت سابق أنها ستستثمر ١,٦ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات لتحسين مستويات المعيشة في الإمارات الشمالية الأقل تقدما ورفع معاشات العسكريين ٧٠٪.

صندوقا بقيمة ٢,٧ مليار دولار لمساعدة أصحاب الدخول المنخفضة